المبحث الرابع

موقف الإدارة الفرنسية من الحركة الاستقلالية في المغرب

1939 – 1945

أسهمت عوامل عديدة في تبلور فكر الحركة الوطنية وتحولها من حركة تطالب بالإصلاح إلى حركة تطالب باستقلال المغرب وتخلصه من السيطرة الفرنسية، ومن بين أبرز هذه العوامل: أولاً: هزيمة فرنسا أمام ألمانيا عام 1940 والشعارات التي كانت تنطلق من الإذاعات المختلفة في العالم عن حق الشعوب في تقرير مصيرها[1]، وثانياً: نزول القوات الأمريكية في المغرب، واجتماع السلطان محمد الخامس مع الرئيس الأمريكي روزفلت عام 1943، ثالثاً: تأثر قادة الحركة الوطنية بما تضمنه ميثاق الأطلسي من حق الشعوب في اختيار نظام الحكم كل ذلك أسهم في تطور فكرة الاستقلال بدلاً من المطالبة بالإصلاح، فأصبحت قضية الاستقلال الوطني لديهم في مقدمة المطالب[2].

ومن العوامل المهمة لظهور الحركة الاستقلالية تأكد السلطان محمد الخامس، والوطنيين المغاربة بأن الوعود التي أطلقها الرئيس الأمريكي والحلفاء لهم عند مشاركتهم بالحرب إلى جانب الحلفاء كانت غير مجدية، ممّا جعلهم يصممون على الاعتماد على أنفسهم في تحقيق الاستقلال[3].

كان للمؤثرات الخارجية كدخول العراق عصبة الأمم عام 1932، والمعاهدة البريطانية المصرية عام 1936[4]، وموقف الحركة الاستقلالية في سوريا ولبنان إزاء

---

(1) أحمد مالكي، المصدر السابق، ص408؛ نقولا زيادة، سياسة فرنسا في المغرب، مجلة شؤون عربية، تونس، العدد (31)، 1982، ص182.

(2) كفاح كاظم الخزعلي، تطور مصالح الولايات المتحدة في المغرب، ص293؛ نبيه الأصفهاني، المصدر السابق، ص90.

(3) عبد الكريم غلاب، قراءة جديدة في تاريخ المغرب العربي– عصر الإمبراطورية العهد التركي في تونس والجزائر، ج3، دار المغرب الإسلامي، بيروت،2005، ص343.

(1) صلاح العقاد، المشرق العربي المعاصر، القاهرة، 1970، ص42.

الأساليب التي اتبعتها إدارة الانتداب الفرنسي في القطرين مدة الأربعينيات، أثرٌ في ترسيخ الفكرة الاستقلالية في أذهان قادة الحركة الوطنية المغربية[1].

ومهما يكن من الأمر فإن موقف الإدارة الفرنسية المتصلب من الحركة الوطنية، جعلها تُدرك عدم فائدة أسلوبها الإصلاحي المهادن مع الإدارة الفرنسية، وبأنه لابد لها من المواجهة معها، وأنه لا يمكن تحقيق أية إصلاحات في المغرب مع بقاء السيطرة الفرنسية[2].

من هنا تبلور الاتجاه الاستقلالي، ورأت الحركة الوطنية المغربية ضرورة المطالبة بالاستقلال أولاً وبالاندماج ثانياً، فبعد أن كان شعارها نيل الاستقلال عن طريق الإصلاح، أصبح هدفها نيل الإصلاح عن طريق الاستقلال[3].

بدأ قادة الحزب الوطني بإجراء اتصالات سرية مع السلطان محمد الخامس، وعُقدَ اجتماع سري في شهر أيار 1943 بين السلطان وخمسة من قادة الحزب هم: أحمد بلفريج وعمر عبد الجليل ومحمد اليزيدي ومحمد غازي ومحمد الفاسي في مخبأ خاص داخل القصر الملكي، واتفق الطرفان في ذلك الاجتماع على العمل بسرية، واستشارة كل منهما الآخر في أي عمل أو نشاط يُراد القيام به[4].

استمرت بعد ذلك الاتصالات بين السلطان وقادة الحزب الوطني، وأوضح أبو بكر القادري طبيعة هذه الاتصالات قائلاً:" **كان نوع من التجاوب الكلي بيننا، وكأن اتفاقنا معه مثل ما نتفق في اللجنة التنفيذية، فلم يكن هناك تحفظ بيننا وبينه، وأثناء مدة إعداد مشروع الوثيقة كان يعرض عليه ليعطي رأيه فيه، وذلك في سرية تامة**"[5].

أكد الكاتب الانكليزي دوجلاس أشفورد، أنه عن طريق اتصالات الوطنيين بالسلطان كانوا يعرفون رد الفعل والسياسة التي يسير عليها المقيم العام الفرنسي[6].

وفي ضوء ما تقدم يتضح لنا موقف السلطان المؤيد لمشروع وثيقة الاستقلال والتقارب الذي حصل مع الحركة الوطنية.

---

(2) نجيب الارمنازي، سورية من الاحتلال إلى الجلاء، بيروت، 1973، ص143-144.

(3) علال الفاسي، الحركات الاستقلالية، ص245.

(4) كفاح كاظم الخزعلي، حزب الاستقلال ودوره السياسي، ص56.

(5) عبد الكريم غلاب، تاريخ الحركة الوطنية، ج1، ص271.

(1) نقلاً عن: كفاح الخزعلي حزب الاستقلال ودوره السياسي في المغرب، ص62.

(2) دوجلاس أشفورد، المصدر السابق، ص81.

بعد أن حصل قادة الحركة الوطنية على تأييد السلطان، عُرضت الوثيقة عليه واتفق معه على تحديد موعد تقديمها في صباح يوم 11 كانون الثاني 1944[1].

وفي اليوم نفسه توجهت ثلاثة وفود لتقديم الوثيقة، توجّه الوفد الأول برئاسة أحمد بلفريج إلى القصر الملكي لتقديم الوثيقة إلى السلطان، أما الوفد الثاني فقد توجّه إلى الإدارة الفرنسية وكان برئاسة عمر عبد الجليل، في حين توجّه الوفد الثالث إلى القنصليتين الأمريكية والبريطانية[2]، وترأسه المهدي بن بركه[3].

أعلن عن وثيقة الاستقلال بشكل نهائي في مؤتمر انعقد في مدينة الرباط في يوم 11 كانون الثاني 1944، وعُدَّ اليوم الذي أُعلنت فيه وثيقة الاستقلال بشكل رسمي يوم إعلان تأسيس حزب الاستقلال[4].

حدَّدَ عدد من المؤرخين الأجانب شهر كانون الأول من عام 1943 تاريخاً رسمياً لتأسيس حزب الاستقلال[5]، في حين أكدت أغلب المصادر المغربية والعربية أنّ الحزب تأسس يوم 11 كانون الثاني 1944[6].

يبدو ممّا تقدم، أن المصادر العربية هي الأدق في ذكر تاريخ تأسيس الحزب، لأن المدة بين عامي 1943-1944 كانت مدة تهيئة وبشكل سري لتنظيم تأسيس

---

(3) عبد الكريم غلاب، تاريخ الحركة الوطنية، ج1، ص276-277؛ عبد الفتاح مصطفى الخزرجي، المصدر السابق، ص50.

(4) صلاح العقاد، تاريخ المغرب العربي، ص368.

(5) المهدي بن بركه: ولد في الرباط عام 1920، كان أبوه تاجراً صغيراً، بدأ دراسته في المسجد قبل أن يدخل المدرسة، كان متفوقاً في التاريخ والرياضيات والعلوم واللغة الفرنسية، أعتُقل = بن بركه من قبل الإدارة الفرنسية بعد تظاهرات كانون الثاني 1944، وكان أصغر الموقعين على وثيقة الاستقلال، بعد خروجه من السجن عام 1945 عُين مديراً إدارياً للجنة التنفيذية لحزب الاستقلال، أدى دوراً بارزاً في الاتصالات التي تمت مع الأوساط الفرنسية المساندة لاستقلال المغرب، تعرّض لعملية اغتيال في باريس يوم 29 تشرين الأول 1965. يُنظر: خلف عبيد محمود الدليمي، المهدي بن بركه ودوره الفكري والسياسي في المغرب، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2010.

(1) علال الفاسي، الحركات الاستقلالية، ص246.

(2) دوجلاس أشفورد، المصدر السابق، ص80؛ جوليان، المصدر السابق، ص379.

(3) عبد الكريم غلاب، قراءة جديدة في تاريخ المغرب، ص345؛ علال الفاسي، الحركات الاستقلالية، ص248؛ محمد بن عبد السلام بن عبود، تاريخ المغرب، دار الطباعة المغربية، ط2، تطوان، 1957، ج2، ص116؛ محمود صالح الكروي، الفكر السياسي لحزب الاستقلال، ص35.

الحزب، وكسب التأييد على المستوى المحلي والدولي، وكان على الحزب أن يحتفظ بالسر ليفاجئ الإدارة الفرنسية بهذا الطلب.

ضم حزب الاستقلال عدداً كبيراً من الوطنيين المغاربة في الشمال والجنوب، وانتُخب علال الفاسي رئيساً له، مع انه كان منفياً في الغابون، وأحمد بلفريج أميناً عاماً للحزب، وأصدر الحزب جريدتي(العلم والاستقلال)[1].

بلغ عدد الأشخاص الموقعين على وثيقة الاستقلال التي قدمها الحزب أكثر من (60) شخصاً من الوطنيين البارزين في المغرب، وهم: أحمد بلفريج، والمهدي بن بركه، ومحمد اليزيدي، وعبد الكبير بن مهدي الفاسي[2]، كما وقعّها عدد من الأطباء والصيادلة والمهندسين والمحامين[3].

كان حزب الاستقلال أول من أطلق تسمية(الملك) على محمد الخامس بدلاً من تسمية(السلطان) حتى تم تبنيها رسمياً في 11 كانون الثاني 1944، وحظيت التسمية الجديدة بقبول محمد الخامس، الذي كان يُظهر ميلاً صريحاً لإقامة حكم ملكي دستوري بعد نيل الاستقلال[4].

تضمنت وثيقة الاستقلال مطالب عدّة أهمها[5]:-

1- استقلال المغرب في حدودها الكاملة بقيادة السلطان محمد الخامس.
2- الالتماس من السلطان السعي لدى الدول الأجنبية التي يهمها الأمر للاعتراف بهذا الاستقلال، ووضع اتفاقيات تُحدد ما للأجانب من مصالح مشروعة.
3- المطالبة بانضمام المغرب إلى الدول الموقعة على ميثاق الأطلسي.
4- أن يُشرف السلطان محمد الخامس على حركة الإصلاح الذي يتوقف عليه تقدم المغرب في الداخل، وإحداث نظام سياسي شبيه بنظام الحكم في البلاد العربية الإسلامية بالمشرق العربي يحفظ حقوق جميع طبقات الشعب ويحدد واجبات الجميع، وأيد السلطان محمد الخامس ما جاء في وثيقة الاستقلال وباركه، وتبنّى بنفسه هذا العمل التاريخي المهم[6].

---

(4) علال الفاسي، نداء القاهرة، المطبعة التعاونية، الرباط، 1959، ص33-34.

(1) حزب الاستقلال، قائمة الشرف تراجم الموقعين على وثيقة الاستقلال 11 كانون الثاني 1944، لجنة الإعلام والنشر، 1988، ص 11.

(2) دوجلاس أشفورد، المصدر السابق، ص86.

(3) عبد الفتاح الخزرجي، المصدر السابق، ص52.

(4) علال الفاسي، الحركات الاستقلالية في المغرب، ص249-250.

(5) محمود صالح الكروي، الفكر السياسي لحزب الاستقلال المغربي، ص36.

أما عن موقف الإدارة الفرنسية من الحركة الاستقلالية ومطالبها، فقد اتسم بالسلبية، والرفض لكل ما جاء في وثيقة الاستقلال، لذلك أرسلت الإدارة مندوبها للشؤون الخارجية رينيه ماسيغلي (Rene Massigli) إلى الرباط، فقابل السلطان محمد الخامس في 28 كانون الثاني 1944، وأبلغه بلهجة شديدة بأن ما قدّمه من مساعدة عسكرية لفرنسا هو نتيجةً لأفضال الأخيرة عليه، وأكد له بأن الجنرال ديغول يرفض أي تصور للاستقلال لأن المغرب مرتبط بفرنسا ارتباطاً لا ينفصم، ولا يمكن القيام بأي تغيير سياسي لأنّ معاهدة الحماية حددت بشكل نهائي الوضع القانوني للمغرب[1].

وإلى جانب ما انطوى عليه حديث (ماسيغلي) من ضغط على السلطان، فقد واجه محمد الخامس ضغطاً آخراً أشد من جانب المقيم العام (بيو) الذي بلغ حد الضغط عليه باعلان التبرؤ من حزب الاستقلال، والتصريح أمام وزرائه بأن كلمة الاستقلال يجب أن تزول من القلوب والأفواه، فضلاً عن إجباره على إقالة وزير العدل ومندوب التعليم في حكومة المخزن اللذين تعاونا مع حزب الاستقلال[2].

كان لطلب المقيم العام الفرنسي المذكور أثر مهم في نفس السلطان، فقد بقي هذا الطلب يحز في نفسه، إلا أنه كان يتعاطف مع الحركة الوطنية، ومنذ ذلك الوقت بدأ الخلاف بين السلطان محمد الخامس، والإدارة الفرنسية[3].

كانت الإدارة الفرنسية أثناء المدة من 11-19 كانون الثاني 1944 تهيئ مستلزمات المواجهة مع حزب الاستقلال في محاولة منها لتحويله عن فكرة الاستقلال، وتوجيهه نحو المطالب الإصلاحية[4].

ومن أجل تنفيذ مخططها لإضعاف حزب الاستقلال بدأت الإدارة الفرنسية باختلاق الذرائع لتحقيق أهدافها، فقد سارعت في يوم 22 كانون الثاني 1944 إلى توجيه تهمة الاتصال بالألمان لجميع قيادات حزب الاستقلال[5].

---

(1) ماجد محمد جواد، تطور الحركة الدستورية والديمقراطية في المغرب 1908-1970، رسالة ماجستير (غير منشورة) معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا، بغداد، 2011، ص40-41.

(2) Bernard , Stephen , Op.Cit., P. 24.

(3) عبد الفتاح الخزرجي، المصدر السابق، ص60.

(4) عبد الكريم غلاب، تاريخ الحركة الوطنية، ج1، ص293.

(1) دوجلاس أشفورد، المصدر السابق، ص82؛ كفاح كاظم الخزعلي، حزب الاستقلال ودوره السياسي، ص91-92.

وبعد أن ألصقت الإدارة الفرنسية هذه التهمة التي لم يكن لها أساس، فإنها قامت بحملة اعتقالات واسعة شملت جميع الموقعين على وثيقة الاستقلال، وحكمت على عدد منهم بالنفي، وعلى عدد آخر بالسجن[1].

اعتقلت السلطات الفرنسية (600) عضو من أعضاء حزب الاستقلال وحكمت على (450) عضواً منهم بالسجن، من بينهم أعضاء اللجنة التنفيذية أحمد بلفريج ومحمد اليزيدي، اللذان أُلقيا القبض عليهم في 28 كانون الثاني 1944[2].

وعلى الرغم من إيعاز الإدارة الفرنسية إلى الصحف ومحطات الإذاعة بعدم ذكر اسم حزب الاستقلال، وحضر الإشارة له نهائياً، ومع ذلك لم تتمكن من كتمان خبر اعتقال قادته وملاكاته، فانتشر الخبر في كل المدن المغربية[3].

أدت الاعتقالات التي قامت بها الإدارة الفرنسية للوطنيين إلى قيام تظاهرات وإضرابات في يوم 29 كانون الثاني 1944 عمّت غالبية المدن المغربية، ولاسيما الرباط والدار البيضاء وسلا وازرو ووجده[4]، وطوّق المتظاهرون مقر الصدر الأعظم (رئيس الحكومة) وهم يهتفون بالمطالبة بإطلاق سراح أحمد بلفريج ومحمد اليزيدي[5]، وأدى الاستقلاليون الدور الرئيس في توجيه وقيادة التظاهرة التي عجزت عجزت الشرطة ورجال الأمن الفرنسيين عن السيطرة عليها، وأمام هذه الإضرابات والتظاهرات الشعبية العنيفة اضطرت الإدارة الفرنسية إلى إطلاق سراح محمد اليزيدي، ونفي أحمد بلفريج إلى جزيرة كورسيكا[6].

مع استمرار التظاهرات المؤيدة لحزب الاستقلال والمنددة بسياسة الإدارة الفرنسية، قامت السلطات الفرنسية بتطويق مدينة الرباط التي استمرت الانتفاضة

---

(2) أحمد عبيد، المصدر السابق، ص267.

(3) علي محافظة، فرنسا والوحدة العربية 1945-2000، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008، ص199.

(4) سراب جبار خورشيد، التطورات السياسية والاقتصادية في المملكة المغربية (1956-1991)، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة بغداد، كلية التربية للبنات، 2004، ص32.

(1) صلاح العقاد، تاريخ المغرب العربي، ص370؛ شفيق عبد الرزاق السامرائي، المصدر السابق، ص16.

(2) علال الفاسي، الحركات الاستقلالية في المغرب، ص260؛ عبد الله إبراهيم، تأملات في رصد الحركة الوطنية المغربية، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد (186)، 1994، ص90.

(3) أحمد عبيد، المصدر السابق، ص269.

فيها، وأعلنت الأحكام العرفية[1]، ومن ثم باشرت الإدارة بحملة تفتيش واعتقالات ضد المتظاهرين، بعد أنّ وجهت قوة كبيرة قامت بإطلاق النار على المتظاهرين ممّا أدى إلى سقوط عدد من الضحايا بلغ عددهم 6 شهداء وستون جريحاً، في حين تكبد الفرنسيون أربعة قتلى[2].

أما مدينة فاس فكانت الانتفاضة فيها أوسع من المناطق الأخرى، إذ أعلنت المدينة الإضراب العام، واستمرت التظاهرات الاحتجاجية للتنديد باعتقال القادة الوطنيين والمناداة بالاستقلال لمدة أسبوعين[3]، واتخذ الوطنيون من جوامع المدينة ملاذاً من رصاص القوات الفرنسية، وسقط في تلك الانتفاضة أكثر من 60 شهيداً وأعداد كبيرة من الجرحى[4].

ومع كل ذلك قامت الإدارة الفرنسية باتباع أساليب جديدة، فضلاً عن أساليبها المعهودة للقضاء على التظاهرات، منها فرض العقوبات الجماعية وقطع التيار الكهربائي عن السكان ليلاً[5]، وتحويل مجرى الماء الذي تتزود منه المدينة، وتوقيف وتوقيف عوائل الوطنيين المعتقلين، وكذلك استعمال التعذيب الجسدي، وسحب خطوط الهاتف عن دور الوطنين[6]، ومحاصرة الجيش للأحياء الشعبية، واعتقال عدد من العلماء من جامع القرويين يوم 1 شباط 1944، وهدَّدَ الحاكم العسكري الفرنسي للمدينة الجنرال لويس سوفرين (Louis Soffren) بقصف المدينة، والتعرض للأماكن المقدسة، ممّا اضطر الوطنيين إلى الخضوع للسلطات الفرنسية[7]، وفي 8 شباط جرى اعتقال (300) من المتظاهرين الذين تجمعوا في مسجد الرصيف بفاس[8].

وكان لشدة الإجراءات التي قامت بها الإدارة الفرنسية ضد الوطنيين المغاربة، والنجاح الذي حققته في قمع الانتفاضة الوطنية، واعتقال وتصفية عدد منهم [9] أثر

---

(4) أحمد مالكي، المصدر السابق، ص415.

(5) علي محافظة، المصدر السابق، ص199.

(3) Bernard , Op.Cit., P. 25.

(1) شارل اندريه جوليان، المصدر السابق، ص382.

(2) Rozette, Les parties politique Marocains, Colin, paris, 1955,p160.

(3) علال الفاسي، الحركات الاستقلالية في المغرب، ص263.

(4) علي محافظة، المصدر السابق، ص199.

(5) أحمد مالكي، المصدر السابق، ص416.

(6) دوجلاس أشفورد، المصدر السابق، ص82-83.

في تعميق الوعي الوطني ضد الحماية الفرنسية بشكل كبير، وأصبحت مدن فاس والرباط وسلا معاقل لحزب الاستقلال الذي امتدت تنظيماته إلى جميع أرجاء البلاد بما فيها مناطق البربر[1].

وفي الوقت الذي تعمقت فيه الخلافات بين الإدارة الفرنسية والسلطان محمد الخامس، فقد ازداد التقارب بين السلطان وحزب الاستقلال، بعد أنّ أصبح السلطان على قناعة بأنه لا بديل له لحل مسألتي مصير البلاد، ومستقبل عرشه غير التحالف مع الحركة الوطنية لتحقيق الاستقلال[2].

إن انتفاضة كانون الثاني 1944 دفعت الإدارة الفرنسية إلى طرح مجموعة برامج إصلاحية لامتصاص السخط الجماهيري للوطنيين الذي اختلف عما سبقه، فقد أصبحت مطالبهم بالاستقلال بدلاً من الإصلاح[3]، وفي 15 آذار 1944 قرر المقيم العام الفرنسي (غبريال بيو) تأليف أربعة لجان من ذوي الاختصاصات لاقتراح الإصلاحات الضرورية في مجالات (الإدارة العامة، التعليم، العدل، الزراعة والاقتصاد)[4]، وادعى (بيو) بأنه يرغب في تطوير مؤسسات الدولة وتهيئة المغاربة لإدارتها، والاهتمام بالحالة الاقتصادية، ولاسيما القطاع الزراعي لأنّه المصدر الرئيس للنشاط الاقتصادي للمغاربة[5].

وفي الميدان الإداري قرر (بيو) المساواة بين الفرنسيين والمغاربة في الوظائف، وفي التعليم، وقرر استمرار اللغة الفرنسية بجانب اللغة العربية، وتأسيس عدد من المدارس الابتدائية، وقبول المغاربة المسلمين في المدارس الثانوية الفرنسية[6]،فضلاً عن برنامج الإصلاحات هذا، قامت سلطات الإدارة بإطلاق سراح(387) سجيناً بفاس في 14 تموز 1945 للتخفيف من حدة التوتر عند الوطنيين المغاربة[7].

ومع إجراء الإصلاحات الطفيفة التي قامت بها الإدارة الفرنسية، إلا أن حزب الاستقلال استمر بانتقاد البرنامج الإصلاحي، وأكد في مذكرة رفعها إلى المقيم العام

---

(7) شارل اندريه جوليان، المصدر السابق، ص282؛ عبد الفتاح الخزرجي، المصدر السابق، ص64.

(21) أحمد عبيد، المصدر السابق، ص271؛ شفيق عبد الرزاق السامرائي، حزب الاستقلال المغربي، مجلة العلوم السياسية، بغداد، العدد (8)، 1990، ص18.

(3) Bernard , Op.Cit., P. 24.

(3) شارل اندريه جوليان، المصدر السابق، ص384.

(4) علال الفاسي، الحركات الاستقلالية، ص270.

(5) Rozette, Op.Cit.,p161.

(7) Bernard , Op.Cit., P. 25.

الفرنسي (بيو) في 1 كانون الأول 1944 رفضه لها، لأنها لم تكن إلا امتداداً للبرامج الإصلاحية التي طرحتها الإدارة الفرنسية سابقاً التي لا تتفق مع طموحات الوطنيين المغاربة في التحرر والسيادة[1].

كشف (بيو) عن حقيقة مقصده من هذه الإصلاحات في خطابه الذي ألقاه للجزائر في آب 1945 أمام لجنة شمال أفريقيا، إذ بيّن أن نظام الحماية ما كان له أن يستقر حتى الآن إلّا بعد أن عرفت فرنسا كيف تفرض إرادتها[2].

صرّح بيو في خطابه قائلاً:**"ها نحن نرى السلطان يتظاهر بأنه وحده الحاكم، والوطنيون يريدون التخلص من فرنسا، أمام هؤلاء يجب التخلي عن محاولات القهر التدريجي، وتحويل مراكش بقوة إلى ضيعة فرنسية حقيقية وقاعدة من قواعد الإمبراطورية"**، وأضاف:**" ينبغي أن لا نفسح المجال للأكثرية أن تقف في صف السلطان الذي هو طاغية صغير وطامع في المال والمجد الذي لا يتصف بالصرامة والشجاعة، ويقف إلى جانب جماعة من حملة الشهادات الجامعية ذوي الطرابيش، البعيدين عن الجماهير العاجزين عن فهمهما، بخلاف كوادرنا من الفرنسيين، وإنما يجب أن تقف في صف الشعب المراكشي كله، فهو الذي يجب إشراكه في الوجود الفرنسي، وذلك بربط تطوره ونموه الاجتماعي بهذا الوجود"**[3].

وفي ضوء ما تقدم، يمكن القول، إن المشاريع الإصلاحية التي تقدمت بها الإدارة الفرنسية كانت تهدف إلى ربط الشعب المغربي بالاستعمار الفرنسي، وإضعاف الحركة الوطنية الاستقلالية في المغرب في محاولة لتخليها عن هدفها الأساسي في تحقيق الاستقلال التام لبلدهم، وبالتالي تحقيق التبعية السياسية والاقتصادية لفرنسا، إلا أن الإدارة الفرنسية لم تتمكن من تحقيق أهدافها، فقد تعمّقت الفكرة الاستقلالية لدى الوطنيين المغاربة ولدى الشعب المغربي، وفي الوقت الذي تعمّقت فيه الخلافات بين السلطان محمد الخامس والإدارة، ازداد التقارب بين الوطنيين المغاربة والسلطان الذي سيكون له دور كبير في تحقيق الاستقلال.

---

(1) كفاح كاظم الخزعلي، حزب الاستقلال ودوره السياسي، ص104.

(2) علي محافظة، المصدر السابق، ص199-200.

(3) نقلاً عن: علي محافظة، المصدر السابق، ص200.